المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل
The Scientific Journal of King Faisal University
العلوم الإنسانية والإدارية
Humanities and Management Sciences

دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية المساهمة

فهد عبدالرحمن النعيم [1] و ثامر سعد البراك [2]
[1] باحث مستقل
[2] قسم المحاسبة، كلية إدارة الاعمال، جامعة الملك فيصل، الأحساء، المملكة العربية السعودية

The Role of Audit Committees in Limiting Earnings Management: An Empirical Study of Saudi Corporations

Fahad Abdulrahman Al Naim [1] and Thamir Saad Al Barrak [2]
[1] Independent Researcher
[2] Department of Accounting, College of Business, King Faisal University, Al Ahsa, Saudi Arabia

LINK الرابط	RECEIVED الاستقبال	ACCEPTED القبول	PUBLISHED ONLINE النشر الإلكتروني	ASSIGNED TO AN ISSUE الإحالة لعدد
https://doi.org/10.37575/h/mng/0093	06/12/2020	27/01/2021	27/01/2021	01/09/2021

NO. OF WORDS عدد الكلمات	NO. OF PAGES عدد الصفحات	YEAR سنة العدد	VOLUME رقم المجلد	ISSUE رقم العدد
8276	9	2021	22	2

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر خصائص لجان المراجعة على إدارة الأرباح للشركات المساهمة المُدرجة في سوق تداول للأوراق المالية، وشملت عينة الدراسة قطاع المواد الأساسية للعامين 2017 و 2018، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على نموذج جونز المعدل لقياس أثر خصائص لجنة المراجعة المتمثلة في: (الاستقلالية، نسبة ملكية الأعضاء للأسهم، الخبرة المالية، حجم اللجنة، عدد الاجتماعات) على إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى أن زيادة الأعضاء المستقلين ونسبة ملكيتهم للأسهم وعدد الاجتماعات في لجان المراجعة يسهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، بينما لم تُظهر النتائج وجود علاقة معنوية بين إدارة الأرباح وكلٍ من الخبرة المالية وعدد الأعضاء في لجان المراجعة.

ABSTRACT

This study aims to measure the impact that audit committees have on earnings management for companies listed on Tadawul Stock Exchange. The sample includes firms in the basic materials sector for the years 2017 and 2018. The modified Jones model is used to investigate the impact of audit committee characteristics (independence, financial expertise, size, number of meetings, and percentage of shares owned) on earnings management. The results show that the greater the audit committee's independence, percentage of shares owned, and number of meetings held contribute to limited earnings management. However, no evidence is found to support that financial experience or audit committee size have an impact on earnings management.

KEYWORDS
الكلمات المفتاحية
Modified Jones model, quality of accounting information, corporate governance, discretionary accruals, independence, financial accounting
نموذج جونز المعدل، جودة المعلومات المحاسبية، حوكمة الشركات، المستحقات الاختيارية، الاستقلالية، المحاسبة المالية

CITATION
الإحالة
Al Naim, F.A. and Al Barrak, T.S. (2021). Dawr lijan almurajaeat fi alhadi min 'iidarat al'arbah: Dirasat tatbiqiatan ealaa alsharikat alsewdy 'The role of audit committees in limiting earnings management: An empirical study on Saudi corporations'. *The Scientific Journal of King Faisal University: Humanities and Management Sciences*, **22**(2), 259–67. DOI: 10.37575/h/mng/0093
النعيم، فهد عبد الرحمن و البراك، ثامر سعد. (2021). دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية المساهمة. *المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل: العلوم الإنسانية والإدارية*، **22**(2)، 259-267.

1. المقدمة

تعد الأرباح من أهم البنود التي يتم الاعتماد عليها في تقييم أداء المنشآت لاتخاذ القرارات الاستثمارية من قِبل مستخدمي القوائم المالية، إلا أن هذه الأرباح تبقى الأكثر عرضة لممارسات الإدارة الانتهازية الناتجة عمَّا يعرف بمشاكل الوكالة، فهذه الأساليب والممارسات المحاسبية من شأنها أن تؤثر على رقم صافي الربح بالشكل الذي يخدم مصالح الإدارة ولا يعكس حقيقة أدائها الاقتصادي؛ حيث تعطي المعايير المحاسبية بعض الحرية للمنشآت في اختيار السياسات والطرق المحاسبية الملائمة لطبيعة أعمالها؛ لتمكنها من التعبير عن نتائج أعمالها ومركزها المالي الحقيقي في تقاريرها المالية، إلا أن هذه الحرية قد لا تقودنا إلى نتائج تخدم هذا الغرض.

تعرف هذه الممارسات في أدبيات المحاسبة بمصطلح إدارة الأرباح، وتوجد أساليب كثيرة لقياس إدارة الأرباح في الدراسات السابقة، إلا أن دراسة جونز الشهيرة التي تعتمد على قياس المستحقات الاختيارية (Jones,1991) وجونز المعدل (Dechow *et al*, 1995) كانتا من الأكثر استخداماً في الدراسات السابقة. وتمثل المقاييس المستخدمة في دراسات إدارة الأرباح أحد أهم المؤشرات لجودة المعلومات المحاسبية (مثال دراسة Barth *et al*, 2008) نظراً لاعتبار الموثوقية من أهم خصائص المعلومات المحاسبية.

ازداد الاهتمام بكبح جماح إدارة الأرباح بعد سلسة الفضائح التي شهدتها الولايات المتحدة مثل فضيحة Enron الشهيرة وما صاحب ذلك من انهيارات وإفلاس نتيجة الفساد الإداري وضعف الرقابة والإفصاح، وهو ما أدى إلى إظهار بيانات مالية لا تعكس الموقف المالي الحقيقي لهذه الشركات وما صاحبها من أضرار كبيرة على الاقتصاد الأمريكي، وهو ما دعا المشرّع الأمريكي إلى التفاعل مع ذلك وإصدار التشريعات اللازمة لضمان جودة المعلومات المحاسبية مثل قانون Sarbanes-Oxley Act 2002 (السلمان والبسام، 2016)، حيث تَضمَّن هذا التشريع تعديلات جوهرية فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية والإشراف على مراجعي الحسابات لزيادة كفاءة الخدمات المقدمة من المراجعين الخارجيين، وكذلك تحسينات تتعلق بتأسيس لجنة المراجعة وتحديد دورها الفعال والخصائص التي يجب توافرها في اللجنة، وذلك لضمان جودة المعلومات المحاسبية وموثوقية الرأي المقدم من مراجعي الحسابات وسلامته من أية ممارسات إدارية تؤثر على استقلاليته وحيادته (حمدان ومشتهى، 2011).

لقد كان لهذه التطورات في مهنة المحاسبة والمراجعة بالولايات المتحدة الأمريكية أثر واضح على عددٍ من التشريعات حول العالم، ومن ضمنها المملكة العربية السعودية، وجاءت أهمية هذه الدراسة في المملكة للإسهام في استكشاف خصائص لجنة المراجعة والمحددة بخطوط عريضة بواسطة هذه التشريعات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وتحديداً تتناول هذه الدراسة أثر خصائص لجنة المراجعة بعد تحديث لائحة حوكمة الشركات في السوق المالية السعودية في العام 2017 وكذلك بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جميع التقارير المالية ما بعد العام 2016، ومن هنا فإن نتائج هذه الدراسة تعكس هذه التغييرات، وذلك على غرار الدراسات السابقة التي أتت بنتائج تعكس بيئة تشريعية ومعايير محاسبية مختلفة عما يتم تطبيقه في بيئة المملكة في الوقت الراهن. وبصياغة أخرى فإن الإضافة العلمية لهذه الدراسة

Corresponding Author: Thamir Saad Al Barrak talbarrak@kfu.edu.sa ,00966555919981 المؤلف المراسل: ثامر سعد البراك

تكمن في أنها تسلط الضوء على أثر أحكام لائحة حوكمة الشركات المحدثة على إدارة الأرباح المحاسبية والمعدة بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية في بيئة المملكة.

2. مشكلة البحث وتساؤلاته

الممارسات الوهمية التي من شأنها أن تؤثر على رقم صافي الربح لتحقيق منافع شخصية للمديرين في المنشآت على حساب المساهمين، يقصد بها إدارة الأرباح (أحمد، 2016)، ونبه Healy (1985) في هذا الجانب إلى وجود علاقة بين المكافآت التي يحصل عليها المديرون وبين الربحية التي تحققها الشركة؛ لكون المديرين يسعون إلى تعظيم الربحية بطرق وأساليب محاسبية عن طريق اتخاذ قرارات تغير من السياسيات المحاسبية المستخدمة، وذلك عندما لا توجد هناك حدود قصوى للمكافآت التي يحصلون عليها؛ رغبة منهم للوصول إلى رقم المكافآت المستهدف. إن قيام الإدارة باتباع هذا الأسلوب لتحقيق المنافع الشخصية أدى إلى ضعف جودة التقارير المالية وفقدان الثقة من قبل المُلاك وهو ما أشارت إليه نظرية الوكالة بوجود تعارض في المصالح بين المُلاك والإدارة والذي أدى إلى إفلاس عددٍ من الشركات العالمية؛ نتيجة التلاعبات المحاسبية مما أسهم في بروز دور الحوكمة في الحد من هذه الممارسات والحفاظ على مصالح المُلاك (الهوارى، 2017).

ومع ظهور الحوكمة وتشريعاتها وبروز دور لجنة المراجعة بعد ظواهر الفساد المتفشية بالتلاعب بالأرباح ودورها الأساسي في رفع جودة المعلومات المحاسبية، أصبح من الملحّ معرفة أثر خصائص هذه اللجان على إدارة الأرباح، ومن هنا جاء سؤال البحث: هل يوجد تأثير لخصائص لجنة المراجعة: (الاستقلالية، نسبة ملكية الأعضاء للأسهم، الخبرة المالية، حجم اللجنة، عدد الاجتماعات) على إدارة الأرباح في الشركات المُدرجة في قطاع المواد الأساسية في السوق المالية السعودية؟

3. هدف البحث

هدفَ هذا البحث بشكل أساسي إلى دراسة وتحليل دور لجان المراجعة والتي تعد أحد أهم مكونات لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، ويتفرع عن هذا الهدف الأهداف الآتية:

- دراسة وتحليل الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث.
- تقديم دليل علمي مبني على دراسة تطبيقية حول أثر استقلالية لجان المراجعة، ونسبة ملكية أعضائها للأسهم، وخبرتهم المالية، وحجم اللجنة، وعدد اجتماعاتها على إدارة الأرباح.
- تقديم توصيات ملائمة للمشرع السعودي بشأن خصائص لجان المراجعة الفعالة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح للشركات المُدرجة.

4. أهمية البحث ودوافعه

نبعت أهمية هذا البحث من منطلق الأثر المهم لحوكمة الشركات على إدارة الأرباح؛ حيث يمكن لآليات حوكمة الشركات الرصينة أن يكون لها أثر كبير في كبح جماح ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي تسهم في ظهور القوائم المالية للشركات بشكل شفاف وعادل يعكس طبيعتها الاقتصادية، وبالتالي أهميتها في أن تسهم في التقييم العادل للشركات المدرجة، ومن ثم التوزيع الكفؤ للموارد في أية بيئة اقتصادية، وحيث إن لجان المراجعة من المكونات المهمة للوائح حوكمة الشركات جاءت أهمية هذه الدراسة، وبالرغم من وجود دراسات سابقة استطلعت هذه العلاقة فإن الدافع لإعادة هذه الدراسة في بيئة المملكة العربية السعودية هو تحديث لائحة حوكمة الشركات في بداية العام 2017 وكذلك تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جميع التقارير المالية المعدة ما بعد العام 2016، وهنا تكمن الإضافة العلمية لهذه الدراسة حيث تبين من الدراسات السابقة أن النتائج يصعب تعميمها عند اختلاف البيئة الاقتصادية (انظر إلى القسم رقم 7).

5. حدود البحث

تمثلت حدود الدراسة في الآتي:

- الدراسة الميدانية تقتصر على الشركات المُدرجة في قطاع المواد الأساسية في السوق السعودية للأوراق المالية؛ وذلك لأهمية هذا القطاع في هذه السوق.
- تقتصر الدراسة على الأعوام 2017 و2018 لكي تأتي بعد التغييرات التي طرأت في البيئة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية.

6. لمحة تاريخية عن لجان المراجعة ومفهومها وأهميتها

لقد ظهرت لجنة المراجعة للتصدي لحالات الفساد والتلاعب بالقوائم المالية، وفي عام 1939 م اعترفت بورصة نيويورك بأول مفهوم للجنة المراجعة في الوقت الذي لم يكن هناك جهات حكومية مستقلة لمراجعة الحسابات، وفي عام 1940م اهتم المجلس الأعلى للتعليم بلجنة المراجعة وأهمية وجودها للشركات المساهمة، وأوصت لجنة الأوراق المالية بأهمية إنشاء لجان المراجعة في الشركات المدرجة، وفي عام 1972م قامت هيئة تداول الأوراق المالية SEC بإصدار قرار يقضي بتكوين لجان المراجعة في الشركات المساهمة وذلك لحماية المستثمرين والمحافظة على حقوقهم في الوقت الذي أوصى فيه الكونجرس بضرورة إنشاء هذه اللجان في العام 1976م (الوردات، 2005).

أما في المملكة العربية السعودية فقد صدر قرار وزارة التجارة رقم (903) بتاريخ 1414/08/12هـ (1994/1/25م) القاضي بإنشاء لجان المراجعة في جميع الشركات المدرجة في تداول مع تحديد مهامها وعدد أعضائها؛ وذلك للإسهام في تطوير مهنة المراجعة، في الوقت الذي قامت فيه لجنة المراجعة الداخلية التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بمراجعة جميع اللوائح المنظمة للقرار الوزاري رقم (903) والتي خَلُصت إلى تحديد واضح لهدف لجنة المراجعة ودورها في مجلس الإدارة بما يحقق مصالح المستثمرين (المعتاز وبصفر، 2010)، وفي الوقت الراهن تنظم لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية ونظام الشركات السعودي.

وقد تطور مفهوم لجنة المراجعة ومسؤولياتها خلال هذه الفترة، وهي تعرف الآن في لائحة حوكة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية بأنها لجنة مُشكَّلة بقرار من الجمعية العامة للشركة سواء كانوا من المساهمين أو من غيرهم، على أن يكون من بينهم عضو مستقل على الأقل وألا تضم هذه اللجنة أياً من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، ويجب ألا يقل عددهم عن ثلاثة وألا يزيد عن خمسة أعضاء، وأن يكون هنالك أحد المختصين بالشؤون المحاسبية أو المالية، ويتمثل دورها الأساسي في دراسة القوائم المالية وتحسين جودة التقارير المالية وكذلك فحص نظام الرقابة الداخلية عن طريق إشرافها على المراجع الداخلي، بالإضافة إلى إشرافها على المراجع الخارجي والتوصية بترشيحهم وعزلهم، وكذلك ضمان الالتزام من خلال التحقق من الالتزام بجميع الأنظمة ذات العلاقة؛ وذلك بهدف مساعدة مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات الملائمة (هيئة السوق المالية، 2017).

إن أهمية لجنة المراجعة تنبثق من دورها الرئيس في زيادة الثقة بالتقارير المالية عن طريق تخفيض التجاوزات المرتبطة بإدارة الأرباح من خلال الإشراف على المراجع الخارجي وتقييم استقلاليته، وتعد لجنة المراجعة بمثابة المراقب على القوائم المالية والتأكد من سلامتها من أية تجاوزات وأخطاء (رياض، 2011)، كما تعد لجنة المراجعة من أهم اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة؛ وذلك لدورها الفعال في الرقابة المؤسسية وفحص نظام الرقابة الداخلية والتي تمثل جزءاً منه وفقاً لمفهومها الواسع والصادر من عدة منظمات مهنية (الوردات، 2005)، ويرى Kirwan and Brennan (2015) أن استقلالية لجنة المراجعة عن مجلس الإدارة له دور مهم في الحفاظ على مصالح المستثمرين وزيادة الثقة والمصداقية على التقارير المالية من خلال تقديمها تقريراً دورياً توضح فيه جميع العمليات التي قامت بإنجازها ورأيها في شفافية القوائم المالية، الأمر الذي يزيد من ثقة المساهمين والأطراف المستفيدة من القوائم المالية.

7. الدراسات السابقة

7.1. الاستقلالية:

تعد الاستقلالية من أهم الخصائص التي يجب توافرها في لجنة المراجعة؛ وذلك حتى تتمكن من أداء دورها الرقابي بكفاءة وفعالية نظير تشكلها من مجموعة من الأعضاء غير التنفيذيين ومالهم من دور فعال في منع وقوع

المخالفات والانفراد التام بالسلطة من قبل مجلس الإدارة (عبد الفتاح، 2013)، وفي السياق نفسه يرى Mustafa and Meier (2006) أنه لكي يكون عضو لجنة المراجعة مستقلاً فلا بد من وجود بعض الشروط الواجب تحقيقها، ومنها ما يلي:

1. ألا يكون من العاملين في المنشأة أو أحد فروعها أو التابعة لها.
2. ألا يكون لديه صلة قرابة في الشركة أو له أية علاقات عائلية لها تأثير على طبيعة عمله.
3. ألا يحصل على أية مكافآت بخلاف ما هو مقرر له بصفته عضواً في مجلس الإدارة.
4. ألا يكون مديراً أو مورداً لجهة لديها تعاملات تجارية مع المنشأة أو أحد شركاتها التابعة.

وباستعراض الدراسات السابقة التي اعتمدت على عدد الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة إلى إجمالي عدد أعضاء اللجنة كمقياس لنسبة استقلالية الأعضاء كمتغير وأثرها على إدارة الأرباح، يتضح أن دراسة السرطاوي وآخرون (2013) في الأردن والمكونة من 50 شركة صناعية في الفترة من 2001م حتى 2006م تظهر وجود ارتباط عكسي ذي تأثير محدود بين الاستقلالية وإدارة الأرباح؛ بمعنى أنه كلما زاد عدد الأعضاء المستقلين أسهم ذلك في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وهي النتيجة ذاتها التي توصل لها مليجي (2013) في دراسته على 83 شركة في البورصة المصرية، وأيضاً اتفقت دراسة كلٍ من Bala and Gugong (2015) على 8 شركات أغذية في نيجيريا من الفترة 2009م وحتى 2014م مع هذه الدراسة.

على خلاف ذلك فقد أظهرت دراسة Susanto (2016) وجود علاقة موجبة طردية بين الاستقلالية وإدارة الأرباح؛ بمعنى أنه كلما زاد عدد الأعضاء المستقلين زادت ممارسات إدارة الأرباح وذلك في عينة تكونت من 62 شركة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق أندونيسا من الفترة 2009م وحتى 2012م، وكذلك فإن دراسة Chandrasegaram *et al.* (2013) والتي تكونت من 153 شركة في بورصة ماليزيا لعام 2011م لم تظهر فرقاً جوهرياً بين اللجان عالية وضعيفة الاستقلالية على المستحقات الاختيارية، في الوقت الذي كانت دراسة كل من Mishra and Malhotra (2016) في الهند و Juhmani (2017) في البحرين تظهر عدم وجود علاقة بين استقلالية أعضاء لجنة المراجعة وإدارة الأرباح.

7.2. نسبة ملكية أعضاء لجنة المراجعة للأسهم:

تعد ملكية أعضاء لجنة المراجعة للأسهم عاملاً مهما في التأثير على إدارة الأرباح؛ حيث تشرح نظرية التحصن (Entrenchment Theory) أن الملكية بإمكانها منح المزيد من الحرية للمديرين لتنفيذ أهدافهم الشخصية بدون خوف من خطر الاستبعاد من المنصب الذي يشغلونه؛ وذلك من أجل تحقيق عوائد مجزية على المستوى القصير (Morck, Shleifer and Vishny, 1988)، وبالتالي فإن امتلاك أعضاء لجنة المراجعة للأسهم من الممكن أن يؤدي إلى تحفيزهم على تحقيق مكاسب في المدى القصير على حساب أداء واجباتهم تجاه الشركة. وأظهرت بعض الدراسات التي تم استطلاعها والتي تعتمد على عدد ما يملكه أعضاء لجنة المراجعة من أسهم إلى إجمالي عدد الأسهم المصدرة (كمقياس لنسبة الملكية) علاقة إيجابية بإدارة الأرباح. درس السرطاوي وآخرون (2013) في الأردن هذه العلاقة باستخدام 50 شركة صناعية كعينة، وانتهوا إلى وجود علاقة إيجابية طردية بين نسبة ما يمتلكه أعضاء لجنة المراجعة من أسهم وبين إدارة الأرباح، وهو ما اتفقت عليه كذلك دراسة مليجي (2013) في مصر بوجود علاقة معنوية ذات طبيعة طردية؛ حيث تشير إلى أن زيادة امتلاك الأعضاء للأسهم سيقلل من قدرتهم في الحد من إدارة الأرباح، إلا أن هذه النتيجة لا تتوافق مع نظرية محاذاة الحوافز (Jensen and Murphy,1990) والتي تنص على أن الملكية تعمل على مواءمة مصالح المديرين بشكل أفضل مع مصالح المساهمين وبالتالي تقود إلى تقييد إدارة الأرباح.

7.3. الخبرة المالية:

تعد الخبرة المالية لدى أعضاء لجنة المراجعة أحد الخصائص المهمة جداً على اعتبار أن المشاكل المحاسبية يعتمد حلها في بعض الأحيان على الحكم الشخصي، والذي يتطلب من العضو خبرة ودراية مالية ومحاسبية؛ فالخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة تؤثر على جودة التقارير المالية على اعتبار أن أعضاء اللجنة لهم دور كبير في الرقابة على تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية المناسبة ومراقبة المراجعين الخارجيين لتعزيز جودة التقارير المالية للشركات، وبالتالي فإن وجود خبير أو أكثر في لجنة المراجعة أصبح متطلباً أساسياً في كثير من التشريعات حول العالم، فعلى سبيل المثال تتطلب لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية أن يكون من بين الأعضاء مختص بالشؤون المالية والمحاسبية، إلا أنها لم تعطِ تفصيلاً في تعريف هذا الاختصاص، بينما كان Sarbanes – Oxley Act (2002) أكثر تفصيلاً في أحكامه المتعلقة بتعريف الخبير المالي، وأورد شروطاً محددة تتعلق بالمعرفة والخبرة للعمل في لجان المراجعة (United States, 2002).

وقد أظهرت بعض الدراسات السابقة فيما يتعلق بأثر الخبرة المالية لعضو لجنة المراجعة على إدارة الأرباح باستخدام مقياس نسبة عدد الأعضاء الذين لديهم مؤهل أو خبرة مالية إلى إجمالي عدد الأعضاء؛ أن هناك علاقة معنوية سلبية بين الخبرة المالية وإدارة الأرباح، ومثال على ذلك مليجي (2013) وكلٍ من Soliman and Ragab (2014) في دراستهما عن الشركات المصرية، إلّا أن غالبية الدراسات التي تم استطلاعها لم تظهر أثراً معنوياً للخبرة المالية على إدارة الأرباح، حيث توصل Qi and Tian (2012) في دراسته على الشركات في الصين بالاعتماد على عينة تكونت من 8148 شركة من الفترة 2004 وحتى 2010 إلى أنه لا توجد علاقة معنوية بين الخبرة المالية لعضو لجنة المراجعة وإدارة الأرباح، وهو ما توصلت إليه دراسة السرطاوي وآخرون (2013) في الأردن و Susanto (2016) في أندونيسيا وكل من Mishra and Malhotra (2016) في الهند و Juhmani (2017) في البحرين، كما توصل Habbash *et al.* (2012) إلى النتيجة نفسها في السوق المالية البريطانية الأكثر تقدماً، وهو ما تم تفسيره على أنه من المحتمل أن الخبراء الماليين في لجان المراجعة قادمون من شركات أخرى يعملون فيها كرؤساء تنفيذيين أو مديرين ماليين، وهو ما يدفعهم إلى عدم تنفيذ رقابة مالية شديدة على هذه الشركات وإفساد حسن العلاقة مع مديريها؛ وذلك لتجنب العواقب في حال انعكست الأدوار في المستقبل.

7.4. حجم لجنة المراجعة:

يعتمد حجم لجنة المراجعة على حجم الشركة وطبيعة عملها بما يمكنها من تحقيق أهدافها، ويجب أن يكون حجم لجنة المراجعة مناسباً بالقدر الذي يتيح النقاش الفعال بين الأعضاء، ولا يزيد عن الحاجه بما يسبب الصعوبة في حل المشكلات وتقديم التوصيات اللازمة Mangena and Tauringana, (2008)، ومن هنا عمدت الكثير من التشريعات على تحديد حد أدنى وأعلى لأعضاء لجنة المراجعة، ومثال على ذلك ما تتطلبه لائحة حوكة الشركات للسوق المالية السعودية بألا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة ولا يزيد عن خمسة أعضاء (هيئة السوق المالية، 2017).

ومن هنا عمدَ كثير من الدراسات لقياس إن كان لحجم لجان المراجعة أي أثر على إدارة الأرباح، واعتمدت هذه الدراسات بشكل كبير على عدد أعضاء لجنة المراجعة كمقياس لحجم اللجنة لقياس العلاقة والأثر على إدارة الأرباح، وقد أظهرت دراسة مليجي (2013) في مصر وجود علاقة سالبة بين حجم لجنة المراجعة وإدارة الأرباح، وهو ما يعني أنه كلما زاد عدد أعضاء لجنة المراجعة قلت ممارسات إدارة الأرباح، كما اتفقت مع نتائج هذه الدراسة كل من دراسة Qi and Tian (2012) في الصين ودراسة Susanto (2016) في أندونيسيا ودراسة Mishra and Malhotra (2016) على الشركات الهندية، في الوقت الذي كانت دراسة السرطاوي وآخرون (2013) في الشركات المساهمة الأردنية قد أظهرت علاقة سالبة لكن مع عدم وجود تأثير إحصائي معنوي لحجم لجنة المراجعة على إدارة الأرباح، وهو ما تم التوصل إليه كذلك في دراسة Habbash *et al.* (2012) للشركات المدرجة في المؤشر البريطاني Financial Times Stock Exchange Index.

7.5. عدد الاجتماعات:

تجتمع لجنة المراجعة دورياً لمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة قوائمها المالية وكذلك كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية فيها، ويجب ألا يقل عدد الاجتماعات عن أربعة سنوياً حسب لائحة حوكمة الشركات السعودية، ويمكن النظر إلى الزيادة في عدد الاجتماعات على أنها تعزز من

وظيفة الرقابة وتجعلها أكثر فعالية، حيث يرى Smith (2006) أن فعالية لجنة المراجعة لا يمكنها أن تتحقق إذا كانت اللجنة تجتمع مرة واحدة فقط، وأن زيادة عدد الاجتماعات من شأنه أن يزيد من مستويات الجهد المبذول من أعضاء اللجنة لمراقبة الإدارة.

ومن خلال استقراء عددٍ من الدراسات السابقة لأثر عدد اجتماعات لجنة المراجعة على إدارة الأرباح التي استخدمت عدد مرات اجتماعات اللجنة سنوياً كمقياس لذلك، توصلت دراسة مليجي (2013) في مصر ودراسة Qi and Tian (2012) في الصين إلى وجود علاقة سلبية بين عدد الاجتماعات وإدارة الأرباح، وهو ما يعني أنه كلما زاد عدد اجتماعات لجنة المراجعة فإن ذلك يحدّ من ممارسات إدارة الأرباح، إلا أنه لم تتفق جميع الدراسات مع هذه النتيجة ولم تجد دراسات أخرى علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات (السرطاوي وآخرون، 2013؛ Mishra and Malhotra ، 2016؛ Juhmani،2017؛ Soliman and Ragab، 2014)، ووجدت دراسة Susanto (2016) في أندونيسيا علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية، ومرة أخرى لم تكن الدراسات السابقة حاسمة في خصائص لجان المراجعة.

في ختام هذا القسم، يظهر أن الدراسات السابقة لم تكن حاسمة في بيان أثر خصائص لجان المراجعة: (الاستقلالية 8.1، نسبة ملكية الأعضاء للأسهم 8.2، الخبرة المالية 8.3، حجم اللجنة 8.4، عدد الاجتماعات 8.5) على إدارة الأرباح؛ حيث ظهرت النتائج متناقضة عند مقارنتها بين دول مختلفة أو بدون دلالة إحصائية، وهذا يدل على أن النتائج من بيئة اقتصادية معينة من الصعب تعميمها على بيئة اقتصادية أخرى؛ وذلك لاختلاف البيئة التشريعية أو المعايير المحاسبية المتبعة بين تلك الدول، وحيث إن لائحة حوكمة الشركات تم تحديثها مؤخراً في العام 2017 في المملكة العربية السعودية وسبق ذلك تغيير المعايير المحاسبية السعودية إلى المعايير الدولية في إعداد القوائم المالية، ظهرت الحاجة إلى إجراء هذه الدراسة بعد هذه التعديلات الجوهرية في البيئة السعودية.

8. تحليل العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وإدارة الأرباح واشتقاق الفروض

8.1 الفرضية الأولى:

الاستقلالية من الخصائص المهمة التي تعزز دور عضو لجنة المراجعة وتجعله يتخذ قراراته بموضوعية دون أن يتأثر بعوامل أخرى نتيجة وجود تعارض في المصالح بين ما يقوم به من واجبات تجاه المنشأة من جانب وبين مصالحه الشخصية من جانب آخر، فلو افترضنا على سبيل المثال أن عضو لجنة المراجعة لديه تعاملات تجارية خاصة مع الشركة التي يمثلها كعضو وفي الوقت ذاته هو من يراجع ويعتمد التقارير المالية الصادرة من المراجع الخارجي، فإن من مصلحته أن تكون النتائج المالية للتقارير التي يعتمدها جيدة حتى لو كان ذلك مخالفاً للحقيقة الاقتصادية التي تمثلها، وذلك لرغبته في استمرار هذه التعاملات التجارية وزيادتها وتعظيم مصالحه وهو ما يؤثر على بذله العناية المهنية الكافية واستقلاليته وموضوعيته في القيام بواجباته على أكمل وجه، ويؤدي إلى تعارض في المصالح وربما انهيار وإفلاس الشركات في نهاية المطاف.

من ذلك فإننا نفترض أن استقلالية عضو لجنة المراجعة تسهم في الحد والتقليل من التلاعبات في القوائم المالية لتحقيق مصالح شخصية، وعليه يمكن صياغة الفرضية كما يلي: توجد علاقة سلبية بين استقلالية عضو لجنة المراجعة وبين إدارة الأرباح (H1).

8.2 الفرضية الثانية:

إن امتلاك أعضاء لجنة المراجعة للأسهم يعد عاملاً ذا تأثير محتمل على سلوكهم في إدارة الأرباح، حيث تفترض نظرية محاذاة الحوافز (Jensen and Murphy,1990) أن الملكية تعمل على مواءمة مصالح المديرين بشكل أفضل مع مصالح المساهمين، وبالتالي فإن الملكية تعمل على تخفيف الأثر المحتمل لنظرية الوكالة (Jensen and Meckling, 1976) والتي تنص على تنافر المصالح بين الملاك والمديرين، ومن هنا فإن عضو لجنة المراجعة الذي يتمتع بمستوى أعلى من الملكية يصبح أقل عرضة للانخراط في عمليات إدارة الأرباح؛ لأنها ستضر بمصالحه في المقام الأول بالإضافة إلى مصالح الشركة وحملة الأسهم عند اكتشافها، كما أن أعضاء لجنة المراجعة ليست لهم تعويضات مرتبطة بالأداء كما هي لإدارة الشركة والتي تكون مرتبطة بأداء مالي معين مبني على القوائم المالية أو حتى بهدف الاحتفاظ بعقود الإدارة، وهذا يقودنا إلى أن ملكية الأسهم لأعضاء لجنة المراجعة تؤدي إلى انخفاض مستويات إدارة الأرباح، وبالتالي يمكن صياغة الفرضية كما يلي: توجد علاقة سلبية بين نسبة ملكية أعضاء لجنة المراجعة للأسهم وبين إدارة الأرباح (H2).

8.3 الفرضية الثالثة:

تعد حيازة عضو لجنة المراجعة للخبرة المحاسبية والمالية أمراً مؤثراً على جودة التقارير المالية، ونظراً لحساسية الدور الذي تقوم به لجنة المراجعة في مناقشة المراجع الخارجي واعتماد التقارير المالية الصادرة وعرضها على مجلس الإدارة، بالإضافة إلى أن بعض المشاكل المحاسبية تتطلب الحدس والخبرة وتعتمد بشكل رئيس على الحكم الشخصي لتقدير حل المشكلة المحاسبية، فإنه يُتطلب من عضو لجنة المراجعة درجة عالية من الخبرة المالية تجعله يتحقق من صحة ما تحتويه التقارير المالية بدرجة معقولة من الدقة وأنها تعكس الحقيقة الاقتصادية، وبناءً على ما تم ذكره فإن ذلك يقودنا إلى افتراض أن امتلاك عضو لجنة المراجعة الخبرة المالية الكافية سيقلل من احتمالات حدوث تلاعب في البيانات المالية، وعليه بالإمكان صياغة الفرضية كما يلي: توجد علاقة سلبية بين الخبرة المالية لعضو لجنة المراجعة وبين إدارة الأرباح (H3).

8.4 الفرضية الرابعة:

حجم لجنة المراجعة أحد الخصائص التي من الممكن أن تجعل اجتماعات اللجنة ذات فعالية أعلى من خلال تنوع الخبرات للأعضاء، بالإضافة إلى ذلك فإن حجم اللجنة يجب أن يكون مناسباً لحجم الشركة وأعمالها حتى لا يؤثر ذلك على أدائها لأعمالها بالكفاءة والفعالية المطلوبة لتحقيق الأهداف المرجوة، ويرى الباحث أن زيادة عدد أعضاء اللجنة يرفع من مستوى الكفاءة في أداء المهام نتيجة تعدد الخبرات في اللجنة وتقسيم الأدوار بشكل أكثر فعالية، وهو ما يؤدي إلى افتراض أنه كلما كان حجم لجنة المراجعة كبيراً كانت هناك احتمالية أقل لحدوث تلاعب في البيانات المالية وإدارة الأرباح؛ على اعتبار أن الدور الرئيس للجنة المراجعة يتثمل في مراجعة التقارير المالية قبل رفعها لمجلس الإدارة والرقابة على عمليات الشركة وتحقيق أهدافها المالية، وعليه يمكن صياغة الفرضية كما يلي: توجد علاقة سلبية بين حجم لجنة المراجعة وبين إدارة الأرباح (H4).

8.5 الفرضية الخامسة:

إن عدد مرات الاجتماع لأعضاء لجنة المراجعة يزيد من مستويات الجهد المبذول وذلك لإضفاء مزيدٍ من الرقابة على مجلس الإدارة والرقابة على عمليات الشركة بشكل أفضل خلال السنة عن طريق الحصول على التقارير الدورية والاستفسار بشكل مستمر عن العمليات المالية ومؤشرات الأداء المرتبطة بذلك، ووفقاً للائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية فقد حددت أن اجتماعات أعضاء لجنة المراجعة يجب ألا تقل عن أربعة اجتماعات سنوية بالإضافة إلى أحقية اللجنة في عقد أي اجتماع مع المراجع الخارجي في أي وقت لمناقشة أية مسائل مهمة، ومن هنا فإن عدد الاجتماعات خلال السنة قد يؤدي إلى التقليل من السلوكيات التي من الممكن أن تنتهجها الإدارة في التلاعب بالبيانات المالية وذلك نتيجة المتابعة المستمرة من قبل اللجنة وزيادة مستويات الرقابة على الأداء، وعليه يمكن صياغة الفرضية كما يلي: توجد علاقة سلبية بين عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة وبين إدارة الأرباح (H5).

9. منهجية الدراسة

يتبع هذا البحث المنهج التحليلي والاختباري، حيث تم استخدام الأسلوب التحليلي في استطلاع الدراسات السابقة ووضع الفرضيات، ثم يأتي بعد ذلك -كما هو في هذا القسم- تحديد العينة وأسلوب جمع البيانات، حيث سيتم الاعتماد على مصادر البيانات الثانوية لاستخدامها كمتغيرات في

نموذج الانحدار الخطي المتعدد وذلك لاختبار فرضيات الدراسة وهو ما يتوافق مع المنهج الاختباري.

9.1 عينة الدراسة وجمع البيانات:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في قطاع المواد الأساسية في سوق تداول للأوراق المالية؛ وذلك على اعتبار أن هذا القطاع يمثل الوزن الأكبر على مؤشر السوق السعودي من حيث القيمة السوقية المتداولة بعد القطاع البنكي، وغطت العينة جميع الشركات في مجتمع البحث والبالغ عددها 42 شركة للعامين 2017 و2018 والبالغة نسبتها 22.01% من إجمالي الشركات المتداولة، وتم جمع بيانات المتغيرات المستقلة بشكل يدوي من تقارير مجالس إدارة الشركات محل الدراسة من الموقع الإلكتروني لسوق تداول للأوراق المالية (www.tadawul.com.sa)، أما معلومات القوائم المالية المتعلقة بالمتغير التابع والمتغيرات الرقابية فقد تم الحصول عليها من منصة Thomson Reuters DataStream.

9.2 نموذج الدراسة وقياس المتغيرات:

بناءً على ما تم عرضه من خلال مشكلة الدراسة وأهدافها وفروضها، تم تطوير نموذج لقياس أثر خصائص لجان المراجعة على إدارة الأرباح (انظر الشكل رقم1)، ولقياس أثر هذه الخصائص على إدارة الأرباح تم استخدام معادلة الانحدار الخطي المتعدد التالية:

$$SDAcc_{nt} = b_0 + b_1 ACIndp_{nt} + b_2 ACEprt_{nt} + b_3 ACSize_{nt} + b_4 ACMeet_{nt} + b_5 ACShare_{nt} + b_6 ACQual_{nt} + b_7 ROA_{nt} + b_8 Size_{nt} + e_{nt}$$

حيث إن:

$SDAcc_{nt}$ = القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للمنشأة n في نهاية السنة t.

$ACIndp_{nt}$ = نسبة الأعضاء المستقلين من خارج مجلس الإدارة إلى العدد الإجمالي للمنشأة n في نهاية السنة t.

$ACShare_{nt}$= نسبة ملكية أعضاء اللجنة للأسهم (عدد أسهم العضو إلى إجمالي عدد الأسهم المصدرة) للمنشأة n في نهاية السنة t.

$ACEprt_{nt}$ = نسبة الأعضاء المؤهلين مالياً (مؤهل أكاديمي أو مهني في المحاسبة) إلى الإجمالي للمنشأة n في نهاية السنة t.

$ACSize_{nt}$ = عدد أعضاء لجنة المراجعة للمنشأة n في نهاية السنة t.

$ACMeet_{nt}$= عدد مرات اجتماع أعضاء لجنة المراجعة في السنة للمنشأة n في نهاية السنة t.

$ACQual_{nt}$ = متغير وهمي (1) إن كان المكتب من Big4 و (0) إن كان لا للمنشأة n في نهاية السنة t.

ROA_{nt} = نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول للمنشأة n في نهاية السنة t.

$Size_{nt}$ = اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول للمنشأة n في نهاية السنة t.

e_{nt} = الخطأ العشوائي.

تعتمد هذه الدراسة على تحليل الانحدار الخطي المتعدد باستخدام المعادلة السابقة وذلك لاختبار فرضيات الدراسة لمعرفة أثر خصائص لجان المراجعة ($ACIndp_{nt}$، $ACShare_{nt}$، $ACEprt_{nt}$، $ACSize_{nt}$، $ACMeet_{nt}$) وجودة مكاتب المحاسبة ($ACQual_{nt}$) على إدارة الأرباح ($SDAcc_{nt}$)، ولتجنب أثر العوامل الأخرى المؤثرة على هذه العلاقة سيتم استخدام المتغيرات الرقابية (ROA_{nt} ، $Size_{nt}$). ويلخص الجدول رقم (1) جميع المتغيرات المستقلة وطريقة قياسها بالإضافة إلى الفرضية التي تم اختبارها وفقاً لكل متغير.

شكل (1): إطار البحث ونماذج العلاقة بين المتغيرات

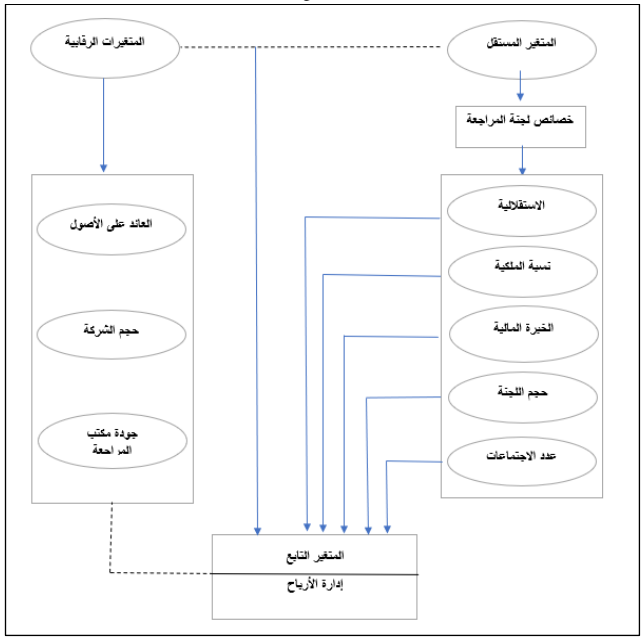

جدول (1): قياس المتغيرات

رمز المتغير	المتغيرات: اسم المتغير	المتغيرات: الفرضية	طريقة القياس
ACIndp	الاستقلالية	H1	نسبة الأعضاء المستقلين من خارج مجلس الإدارة إلى العدد الإجمالي.
ACShare	نسبة الملكية	H2	نسبة ملكية أعضاء اللجنة للأسهم (عدد أسهم العضو إلى إجمالي عدد الأسهم المصدرة).
ACEprt	الخبرة المالية	H3	نسبة الأعضاء المؤهلين ماليا (مؤهل أكاديمي أو مهني في المحاسبة) إلى الإجمالي.
ACsize	حجم اللجنة	H4	عدد أعضاء لجنة المراجعة.
ACMeet	عدد الاجتماعات	H5	عدد مرات اجتماع أعضاء لجنة المراجعة في السنة.
ACQual	جودة مكتب المراجعة	متغير رقابي	متغير وهمي (1) إن كان المكتب من Big4 و (0) إن كان لا.
ROA	العائد على الأصول	متغير رقابي	نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول في نهاية السنة.
Size	حجم الشركة	متغير رقابي	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة.

وتوافقاً مع الدراسات السابقة (انظر على سبيل المثال إلى: Mishra and Malhotra ، 2016؛ Juhmani ،2017؛ Soliman and Ragab ،2014)، تم استخدام القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية ($SDAcc_{nt}$) كمتغير تابع للدلالة على إدارة الأرباح على اعتبار أنها أهم ما يستخدم من قبل المنشآت في إدارة الأرباح، فكلما ارتفعت المستحقات الاختيارية أعطت دلالة أكبر على إدارة الأرباح، ونظراً لعدم توفر قيمة جاهزة للمستحقات الاختيارية سيتم اشتقاقها وفقاً لنموذج جونز المعدل (انظر إلى Dechow *et al.* ; Jones,1991، 1995) وذلك على اعتبار أنه من أقوى النماذج المستخدمة في أدبيات إدارة الأرباح، ولحساب القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية ($SDAcc_{nt}$) وفقا لنموذج جونز المعدل يجب القيام بالخطوات التالية:

9.2.1. حساب المستحقات الكلية Total Accruals

تمثل المستحقات الكلية الفرق بين التدفق النقدي التشغيلي وصافي الدخل لتلك الفترة وفقا للمعادلة التالية:

$$TAcc_{nt} = NInc_{nt} - CFO_{nt}$$

حيث إن:

$TAcc_{nt}$ = المستحقات الكلية للمنشأة n في السنة t

$NInc_{nt}$ = صافي الدخل للمنشأة n في السنة t

CFO_{nt} = التدفق النقدي التشغيلي للمنشأة n في السنة t

9.2.2. حساب المستحقات غير الاختيارية Nondiscretionary Accruals

يتم حساب المستحقات غير الاختيارية ($NDAcc_{nt}$) وفقا للمعادلة التالية:

$$NDAcc_{nt} = \alpha_1 \frac{1}{A_{nt-1}} + \alpha_2 \frac{(\Delta REV_{nt} - \Delta REC_{nt})}{A_{nt-1}} + \alpha_3 \frac{PPE_{nt}}{A_{nt-1}}$$

حيث إن:

A_{nt-1} = إجمالي الأصول للسنة السابقة للمنشأة n في السنة $t-1$

ΔREC_{nt} = التغير في الذمم المدينة.

PPE_{nt} = الممتلكات والآلات والمعدات للسنة t.

ΔREV_{nt} = التغير في الإيرادات.

$\alpha_1، \alpha_2، \alpha_3$ = يتم التعويض عنها بمعامل الانحدار من خلال تحليل الانحدار المتعدد للمعادلة التالية:

$$\frac{TAcc_{nt}}{A_{nt-1}} = \alpha_1 \frac{1}{A_{nt-1}} + \alpha_2 \frac{(\Delta REV_{nt} - \Delta REC_{nt})}{A_{nt-1}} + \alpha_3 \frac{PPE_{nt}}{A_{nt-1}} + e_{nt}$$

9.2.3. حساب المستحقات الاختيارية Discretionary Accruals

وتمثل المستحقات الاختيارية ($DAcc_{nt}$) الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية وفقا للمعادلة التالية:

$$DAcc_{nt} = TAcc_{nt} - NDAcc_{nt}$$

ومن خلال المستحقات الاختيارية يتم حساب القيمة المطلقة $SDAcc_{nt}$ محل الدراسة للدلالة على إدارة الأرباح عوضاً عن القيمة الحقيقية؛ وذلك لمعالجة توجه بعض المنشآت على إدارة الأرباح بشكل سلبي، فالمقصود بالدراسة هو حجم إدارة الأرباح سواء كان التلاعب إيجابياً أو سلبياً.

10. نتائج الدراسة التطبيقية

10.1. التحليل الوصفي:

يوضح الجدول رقم (2) المتوسطات الحسابية والوسيط والانحراف المعياري وذلك لتعرُّف خصائص المتغيرات محل الدراسة، وأظهرت النتائج أن متوسط حجم المستحقات الاختيارية $SDAcc$ قد بلغ 0.048 من مجموع عينة الدراسة، وكانت أعلى قيمة تعادل 0.169 وهي للشركة العربية للأنابيب، بينما كانت أدنى قيمة تعادل 0.001 وهي لشركة أسمنت أم القرى ويلاحظ أن أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية لم تكن سالبة وذلك ناتج عن استخدام القيم المطلقة، وبلغ متوسط نسبة الأعضاء المستقلين $ACIndp$ 39% وهي نسبة أعلى من الحد الأدنى للائحة (1 من 3 أو 4 أو 5) وتعكس اهتمام الشركات بتطبيق الاستقلالية فوق الحد الأدنى، كما يلاحظ أن الحد الأدنى كان صفر وهو ناتج عن تطبيق هذه الدراسة لتعريف معهد المراجعين الداخليين الذي ينص على أن يكون عضو لجنة المراجعة مستقلاً إن لم يكن يقدم أي خدمات أخرى للمنشأة خارج مهامه في لجنة المراجعة (The Institute of Internal Auditors, 2014)، والملاحظ أن بعض الشركات المدرجة في السوق السعودية تعتبر عضو مجلس الإدارة المستقل عضواً مستقلاً في لجنة المراجعة وذلك على خلاف تعريف معهد المراجعين الداخليين؛ ويعود ذلك إلى ضبابية تعريف الاستقلالية الخاصة بلجان المراجعة في لائحة حوكمة الشركات.

أما فيما يتعلق بنسبة ملكية الأسهم لأعضاء لجنة المراجعة $ACShare$ فقد بلغ المتوسط 0.6% وهذا يشير إلى أن امتلاك أعضاء لجان المراجعة للأسهم في شركات قطاع المواد الأساسية يعد متدنياً نسبياً مما يسهم في الحفاظ على استقلاليتهم؛ حيث بلغ الحد الأعلى من الملكية 6.6% بينما بلغ الحد الأدنى 0% من الأسهم، وبلغت نسبة عدد الأعضاء الذين لديهم خبرة مالية $ACEprt$ متوسط 40.3% وهو ما يشير إلى أن غالبية أعضاء لجنة المراجعة في المتوسط لا توجد لديهم خبرة مالية أو محاسبية تمكنهم من التدقيق الجيد للتقارير المالية والحد من ممارسات إدارة الأرباح، وفي الوقت الذي كانت بعض اللجان لديها 100% من الأعضاء يمتلكون خبرة ماليه نجد بعض الشركات لديها 0% من الأعضاء المختصين، بالرغم من اشتراطات لائحة الحوكمة بوجود شخص واحد في لجنة المراجعة كحد أدنى مختص بالشؤون المالية والمحاسبية.

كما بلغ متوسط حجم لجنة المراجعة $ACsize$ 3.4 أعضاء وبانحراف معياري 0.69 وبحد أعلى (5) أعضاء وحد أدنى (3) أعضاء، وهو ما يتوافق مع لائحة حوكمة الشركات بوجوب ألا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن 3 أعضاء ولا يزيد عن 5 أعضاء، وقد بلغ متوسط عدد اجتماعات أعضاء لجنة المراجعة $ACMeet$ ما يعادل 5.58 اجتماعات وبانحراف معياري 1.9 في حين بلغ الحد الأعلى للاجتماعات 12 اجتماعاً والحد الأدنى 2 (اجتماعان) وهو ما يخالف لائحة حوكمة الشركات بوجوب ألا تقل عدد الاجتماعات عن 4 اجتماعات، كما بلغ متوسط جودة مكتب المراجعة $ACQual$ نسبة 41% وبانحراف معياري 49%، وكان متوسط العائد على الأصول ROA يشكل 3.3% ومتوسط اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة $Size$ يبلغ 15421632 ريالاً (4112435 دولار أمريكي).

جدول (2): التحليل الوصفي

متغيرات الدراسة	N	ادنى قيمة	اعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
SDAcc	84	0.001	0.169	0.048	0.036
ACIndp	84	0	1	0.390	0.230
ACShare	84	0	0.066	0.006	0.015
ACEprt	84	0	1	0.403	0.242
ACsize	84	3	5	3.405	0.696
ACMeet	84	2	12	5.583	1.934
ACQual	84	0	1	0.417	0.496
ROA	84	-0.146	0.183	0.033	0.058
Size	84	76771	320936823	15421632	50616277

10.2. تحليل الارتباط:

يقوم معامل بيرسون بقياس الارتباط بين جميع متغيرات الدراسة ببعضها البعض، وأظهرت النتائج في جدول رقم (3) وجود ارتباط معنوي بين كل من المتغيرات المستقلة المتمثلة في الخبرة المالية بمقدار (-0.008)، حجم لجنة المراجعة بمقدار (-0.047)، جودة مكتب المراجعة (0.092)، في الوقت الذي كان فيه الارتباط غير معنوي في كل من الاستقلالية بمقدار (-0.125)، عدد الاجتماعات بمقدار (-0.13)، نسبة ملكية الأعضاء للأسهم بمقدار (-0.209) وبين حجم المستحقات الاختيارية.

كما يظهر من الجدول (3) أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين حجم الشركة والعائد على الأصول مع جودة مكتب المراجعة، وهو ما يعني أن الشركات التي تختار مكتب محاسبة من Big 4 الأقرب أن تكون شركات كبيرة والعائد على الأصول بها مرتفع، ويلاحظ وجود علاقة معنوية سلبية بين جودة مكتب المراجعة والاستقلالية، وكذلك بين العائد على الأصول والمستحقات الاختيارية؛ وهو ما يعني أن الشركات ذات العائد على الأصول المنخفض تميل إلى أن يكون لديها مستحقات اختيارية أكثر، وتظهر النتائج كذلك ارتباطاً إيجابياً معنوياً بين حجم الشركة وحجم لجنة المراجعة.

جدول (3): مصفوفة ارتباط بيرسون

المتغير	***SDAcc***	***ACIndp***	***ACEprt***	***ACsize***	***ACMeet***	***ACShare***	***ACQual***	***ROA***	***Size***
SDAcc	1								
ACIndp	-0.125	1							
ACEprt	-0.008	0.167	1						
ACsize	-0.047	-0.047	-0.009	1					
ACMeet	-0.130	-0.087	0.086	-0.007	1				
ACShare	-0.209	-0.092	0.115	-0.066	-0.191	1			
ACQual	0.092	-.228*	-0.061	0.099	0.045	0.017	1		
ROA	-.279*	-0.014	0.079	0.053	-0.014	0.109	.367**	1	
Size	0.095	0.117	-0.144	.404**	0.118	-0.102	.281**	0.085	1

* ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5%
** ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1%

10.3. نتائج الانحدار واختبار الفروض:

لبيان أثر خصائص لجنة المراجعة وجودة مكتب المراجعة على إدارة الأرباح، تم الاعتماد على نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد في الجدول (4)، حيث أظهرت النتائج أثراً سلبياً ذا دلالة معنوية بين استقلالية أعضاء لجنة المراجعة وإدارة الأرباح عند مستوى معنوية 0.05 (Sig 0.035) وهذا يشير إلى أنه كلما زاد عدد الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة أسهم ذلك في التقليل من ممارسات إدارة الأرباح على مستوى شركات قطاع المواد الأساسية وهو ما يدعم فرضية الدراسة الأولى (H1) المتعلقة باستقلالية أعضاء لجنة المراجعة، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسات مثل السرطاوي وآخرون (2013) ومليجي (2013).

كما تظهر النتائج أثراً سلبياً ذا دلالة معنوية بين ملكية أعضاء لجنة المراجعة للأسهم وإدارة الأرباح عند مستوى معنوية 0.05 (Sig 0.022) وهذا يشير إلى أنه

كلما زادت ملكية أعضاء لجنة المراجعة للأسهم أسهم ذلك في انخفاض ممارسات إدارة الأرباح في عينة الدراسة، وهذه النتيجة تدعم الفرضية الثانية (H2) المتعلقة بملكية أعضاء لجنة المراجعة للأسهم وكذلك نظرية محاذاة الحوافز (Jensen and Murphy, 1990) وهو ما يرجّح أن الملكية في الشركات السعودية محل الدراسة محفزة لمواءمة المصالح مع الملاك وليس العمل على تحقيق أهداف شخصية من خلال التحصن بالملكية.

تشير النتائج إلى أنه لا يوجد أثر سلبي عند كل المستويات المعنوية (Sig 0.212) بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة وإدارة الأرباح، وهو ما يشير إلى عدم وجود علاقة بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة في شركات قطاع المواد الأساسية وإدارة الأرباح، وهذه النتيجة لا تدعم الفرضية الثالثة (H3) وتأتي متوافقة مع غالبية الدراسات في القسم (8.3) وهو ما قد يتوافق مع تفسير Habbash *et al.* (2012) بأنه من المحتمل أن الخبراء الماليين في لجان المراجعة قادمون من شركات أخرى، وهو ما يدفعهم إلى مجاملة الشركات محل المراجعة وعدم إفساد العلاقة الحسنة مع مديريها؛ وذلك لتجنب العواقب في حال انعكست الأدوار في المستقبل.

يتبين من الجدول (4) كذلك عدم وجود علاقة بين حجم لجنة المراجعة وإدارة الأرباح؛ حيث وجد معامل الانحدار بإشارة سلبية دون أثر معنوي عند جميع المستويات (Sig 0.222)، وهذه النتيجة لا تدعم الفرضية الرابعة (H4) والمتعلقة بحجم لجنة المراجعة. وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات التي لم تكن حاسمة في هذا الموضوع كما يظهر في القسم (8.4) ومن المحتمل أنه لو طبقت هذه الدراسة على أسواق لا تتطلب حداً أقصى وحداً أدنى من أعضاء لجنة المراجعة لربما وجدت نتيجة معنوية.

كما تشير النتائج إلى وجود أثر سلبي ذي دلالة معنوية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وإدارة الأرباح عند مستوى معنوية 0.05(Sig 0.022) وهذا يعني أنه كلما زاد عدد اجتماعات أعضاء لجنة المراجعة أسهم ذلك في التقليل من ممارسات إدارة الأرباح، ويلاحظ أن هذه النتيجة تدعم الفرضية الخامسة (H5) المتعلقة بعدد اجتماعات أعضاء لجنة المراجعة، وهو ما وجده كل من مليجي (2013) وQi and Tian (2012).

أما بشأن المتغيرات الرقابية فلم تظهر النتائج أثراً إيجابياً لجودة مكتب المراجعة على إدارة الأرباح؛ حيث ظهر معامل الانحدار غير معنوي إحصائياً (Sig 0.178)، وهذا يشير إلى عدم وجود علاقة بين قيام الشركات المدرجة في قطاع المواد الأساسية في سوق الأوراق المالية السعودي بإسناد مهام المراجعة الخارجية إلى مكاتب من BIG 4 وبين إدارة الأرباح، وقد يكون سبباً لهذه النتيجة تطبيق هيئة السوق المالية لقواعدها الخاصة لتسجيل مراجعي الحسابات للمنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة، والتي تهدف إلى رفع جودة عمليات المراجعة، كما يلاحظ وجود أثر سلبي معنوي بين معدل العائد على الأصول وإدارة الأرباح عند مستوى معنوية 0.05 (Sig 0.001) وهذا يشير إلى أن الشركات التي لديها معدل عائد كبير على الأصول تتميز بمستوى منخفض من إدارة الأرباح، ولم تظهر النتائج أثراً إيجابياً لحجم الشركة على إدارة الأرباح؛ حيث كان معامل الانحدار غير معنوي إحصائياً (Sig 0.121) وهذا يشير إلى أن حجم الشركة لا يعد من دوافع إدارة الأرباح في شركات قطاع المواد الأساسية.

جدول (4): تحليل الانحدار المتعدد

المعادلة الانحدار	$SDAcc_{nt} = b_0 + b_1ACIndp_{nt} + b_2ACShare_{nt} + b_3ACEprt_{nt} + b_4ACSize_{nt} + b_5ACMeet_{nt} + b_6ACQual_{nt} + b_7ROA_{nt} + b_8Size_{nt} + e_{nt}$			
المتغير	معامل الانحدار (b)	الخطا المعياري (Std. error)	قيمة (t-test)	مستوى المعنوية (Sig.)
$ACIndp$	-0.036*	0.017	-2.148	0.035
$ACShare$	-0.582*	0.248	-2.348	0.022
$ACEprt$	0.002	0.016	1.258	0.212
$ACsize$	-0.007	0.006	-1.232	0.222
$ACMeet$	-0.004*	0.002	-2.331	0.022
$ACQual$	0.011	0.008	1.359	0.178
ROA	-0.224**	0.067	-3.348	0.001
$Size$	0	0	1.569	0.121
Adjusted R Square	0.171			
F-value	3.146			
Sig.	0.004			
	* ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% ** ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1%			

11. النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

11.1. النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- بعد استطلاع هذه الدراسة لأثر كل من الاستقلالية، نسبة ملكية الأعضاء للأسهم، الخبرة المالية، حجم اللجنة، عدد الاجتماعات على إدارة الأرباح، أظهرت النتائج فعالية استقلالية عضو لجنة المراجعة في الحد من إدارة الأرباح؛ حيث إنه كلما زاد عدد الأعضاء المستقلين أسهم ذلك في انخفاض ممارسات إدارة الأرباح.
- كما وجدت الدراسة أن امتلاك الأعضاء للأسهم يزيد من اهتمامهم في الحد من أساليب إدارة الأرباح، وهو ما يتوافق مع نظرية محاذاة الحوافز والتي تنص على أن الملكية تعمل على مواءمة مصالح المديرين بشكل أفضل مع مصالح المساهمين وبالتالي تقود إلى تقييد إدارة الأرباح.
- أشارت النتائج إلى أن الزيادة في عدد اجتماعات لجنة المراجعة يسهم في الحد من إدارة الأرباح، وهو ما من شأنه أن ينتج من رفع مستويات الجهد المبذول وذلك لإضفاء مزيدٍ من الرقابة على عمليات الشركة بشكل أفضل خلال السنة.
- لم تجد الدراسة دليلاً يدعم فرضية أن إدارة الأرباح ممكن أن تتأثر بالخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة، أو حجم لجنة المراجعة.
- كما يتضح من خلال الدراسة أن هناك دلائل تشير إلى ضعف في لائحة حوكمة الشركات أو الالتزام بأحكامها؛ فغالبية أعضاء لجنة المراجعة في المتوسط لا توجد لديهم الخبرة المالية أو المحاسبية المناسبة، وقد يكون هذا ناتجاً من غموض اللائحة في تعريف الخبرة اللازمة أو من ضعف الالتزام.
- وعلى نحو مشابه يتضح أن تطبيق الشركات لمفهوم الاستقلالية لم يكن متماشياً مع المعايير العالمية؛ حيث إن عضو لجنة المراجعة المستقل هو العضو الذي يكون من خارج الشركة ومجلس إدارتها وليس العضو الذي يحمل عضوية مستقلة في مجلس الإدارة كما هو معمول به حالياً في البيئة السعودية.

11.2. التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة توصي هذه الدراسة بالآتي:

- زيادة الحد الأدنى للأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة حسب ما نصت عليه لائحة حوكمة الشركات من عضو واحد على الأقل إلى أكثر من عضو مستقل.
- تحويل جزء من مكافأة أعضاء لجنة المراجعة إلى أسهم بدلاً من مكافأة مالية كاملة سيكون له أثر إيجابي في الحد من إدارة الأرباح.
- أن تحدد لائحة حوكمة الشركات المعايير الواجب توافرها في عضو لجنة المراجعة فيما يختص بالخبرة المالية حتى لا يتم استغلال هذا الجانب في تعيين أعضاء لا تتوافر لديهم المؤهلات الكافية.
- توضيح ما يكتنف تعريف عضو لجنة المراجعة المستقل من غموض في لائحة حوكمة الشركات؛ وذلك بأن يكون عضو لجنة المراجعة المستقل من خارج الشركة ومجلس إدارتها.

11.3. مجالات البحث المقترحة أو المستقبلية:

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج يوجد عددٌ من المجالات التي يمكن أن تشكل أساساً لبحوث مستقبلية في بيئة المملكة، ومن أهمها ما يلي:

- أثر ممارسات إدارة الأرباح على كفاءة الاستثمار.
- قياس أثر خصائص لجان المراجعة على الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.
- أثر خصائص لجان المراجعة على ملاءمة المعلومات المحاسبية.

نبذة عن المؤلفين

فهد عبد الرحمن النعيم

باحث مستقل، fnaim.kfu@gmail.com، 00966505915963

أ. النعيم، سعودي، يحمل درجة ماجستير في المحاسبة من جامعة الملك فيصل، وعمل لدى الشركة السعودية للكهرباء بوظيفة محلل للحسابات التجارية لمدة 12 عاماً، حصل خلالها على زمالة الهيئة السعودية

للمحاسبين القانونيين ليكون عضواً أساسياً لدى الهيئة في العام 2011، التحق بمجموعة شركات عبد الرحمن النعيم عام 2015 ويعمل فيها حتى تاريخه، وهو الآن نائب الرئيس للشؤون المالية والقانونية في قطاع الهندسة والتشييد والبناء، وتشمل اهتماماته البحثية المراجعة، وأبحاث المحاسبة المرتكزة على الأسواق المالية، وكذلك حوكمة الشركات.

ثامر سعد البراك

قسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك فيصل، الأحساء، المملكة العربية السعودية
talbarrak@kfu.edu.sa ، 00966555919981

د. البراك، سعودي، حصل على درجة الدكتوراه في المحاسبة من جامعة بورتسموث في العام 2011، أستاذ مساعد في قسم المحاسبة بجامعة الملك فيصل، عمل في عددٍ من المناصب الإدارية وكان آخرها عمادة كلية إدارة الأعمال، وشغل عضوية عددٍ من المجالس واللجان داخل جامعة الملك فيصل، كما شغل عضوية مجلس الشورى في دورته السابعة، وشارك في عددٍ من اللجان المختصة بالشؤون الإدارية والمالية، وتشمل اهتماماته البحثية المحاسبة المالية، وأبحاث المحاسبة المرتكزة على الأسواق المالية، وكذلك حوكمة الشركات.

المراجع

أحمد، مزمل عوض. (2016). دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة ميدانية. *مجلة الدراسات العليا*، **5**(19)، 277–305.

السرطاوي، عبد المطلب، حمدان، علام، مشتهى، صبري وأبو عجيلة، عماد. (2013). أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الإنسانية*، **27**(4)، 819–46.

السلمان، أحمد محمد والبسام، وليد محمد. (2016). حوكمة الشركات وتركز الملكية وأثرها على إدارة الأرباح في الأسواق الناشئة: حالة الشركات المساهمة السعودية. *مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية*، **10**(1)، 1–48.

المعتاز، إحسان صالح وبصفر، عفاف سالم. (2010). دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة*، **24**(2)، 193–239.

الهواري، ناهد محمد. (2017). قياس التأثير المشترك لمعايير فعالية أداء كل من لجنة المراجعة ومجلس الإدارة على عمليات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في البورصة المصرية. مجلة الفكر *المحاسبي*، **21**(1)، 915–75.

الوردات، خلف عبد الله. (2005). التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات. في: *المؤتمر العربي الأول: التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات*. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 24-2005/09/26.

حمدان، علام محمد ومشتهى، صبري ماهر. (2011). علاقة خصائص لجنة التدقيق بنوع تقرير مدقق الحسابات: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان. *المجلة العربية للمحاسبة*، **14**(1)، 109–63.

رياض، سامح محمد. (2011). لجان المراجعة وأثرها على تقرير المراجع الخارجي: دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية. *دورية الإدارة العامة*، **51**(2)، 293–323.

عبد الفتاح، سعيد توفيق. (2013). *علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية: دراسة اختبارية*. رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، الزقازيق، مصر.

مليجي، مجدي مليجي. (2013). نموذج مقترح لقياس العلاقة بين جودة لجان المراجعة وإدارة الأرباح: دراسة نظرية تطبيقية. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، **50**(2)، 355–416.

هيئة السوق المالية. (2017). *لائحة حوكمة الشركات*. متوفر بموقع: https://cma.org.sa/RulesRegulations/Regulations/Documents/CGRegulations_ar.pdf (تاريخ الاسترجاع: 27/12/2020).

Abdelfattah, S.T. (2013). *Ealaqat Khasayis Lijan Almurajaeat Bijawdat Altaqarir Almaliat - Dirasat Aikhtibariati* 'The Relationship of the Characteristics of Audit Committees to the Quality of Financial Reports: A Test Study'. Master's Dissertation, Zagazig University, Zagazig, Egypt. [in Arabic]

Ahmed, M.A. (2016). Dawr lijan almurajaeat fi alhadi min mumarasat 'iidarat al'arbah- dirasat midaniat 'The role of audit committees in limiting profit management practices: A field study'. *Graduate Studies Journal*, **5**(19), 277–305. [in Arabic]

Alhawary, N.M. (2017). Qias altaathir almushtarak limaeayir faealiat 'ada' kl min lajnat almurajaeat wamajlis al'iidarat ealaa eamaliat 'iidarat al'arbah dirasat tatbiqiatan ealaa alsharikat almudrajat fi albursat almisriati 'Measuring the joint impact of the performance effectiveness standards of the Audit Committee and the Board of Directors on profit management processes, an applied study on companies listed on the Egyptian Stock Exchange'. *Journal of Accounting Thought*, **21**(1), 915–75. [in Arabic]

Almutaz, I.S. and Basfar, A.S. (2010). Dawr lijan almurajaeat fi tafeil hawkimat alsharikati: dirasat maydaniat ealaa alsharikat almusahamat alsaeudiati 'The role of audit committees in activating corporate governance: a field study on Saudi joint stock companies'. *King Abdul-Aziz University Journal: Economics and Management*, **24**(2), 193–239. [in Arabic]

Alsalman, A.M. and Albassam, W.M. (2016). Hawikamat alsharikat watarakaz almalakiat wa'atharihaealaa 'iidarat al'arbah fi al'aswaq alnashyt: halat alsharikat almusahamat alsaeudiatu 'Corporate governance and ownership focus and its impact on profit management in emerging markets: the case of Saudi joint stock companies'. *Journal of Administrative and Economic Sciences*, **10**(1), 1–48. [in Arabic]

Alsartawi, A., Hamdan, A., Mushtaha, S. and Abu Ageila, I. (2013). Athar lijan altadqiq fi alsharikat almusahamat aleamat al'urduniyat ealaa alhadi min 'iidarat al'arbahi: dirasat tatbiqiatan ealaa alsharikat alsinaeiat ma qabl al'azmat almaliat alealamiat 'The Impact of audit committees in jordanian public shareholding companies on limiting profits management: An empirical study on industrial companies before the global financial crisis'. *An-Najah University Journal for Research - Humanities*, **27**(4), 819–46. [in Arabic]

Alwaradat, K.A. (2005). Altadqiq alddakhiliu fi 'iitar hawkamat alshrkat 'Internal audit in the framework of corporate governance'. In: *The First Arab Conference: Internal Auditing in the Framework of Corporate Governance*, Arab Administrative Development Organization, Cairo, Egypt, 24–6/9/2005. [in Arabic]

Bala, H. and Gugong, B.K. (2015). Audit committee characteristics and earnings quality of listed food and beverages firms in Nigeria. *International Journal of Accounting, Auditing and Taxation*, **2**(8), 216–27.

Barth, M.E., Landsman, W.R. and Lang, M.H. (2008). International accounting standards and accounting quality. *Journal of Accounting Research*, **46**(3), 467–98.

Brennan, N. and Kirwan, C.E. (2015). Audit committees: practices, practitioners and praxis of governance. *Accounting Auditing and Accountability Journal*, **28**(4), 466–93.

Capital Market Authority. (2017). *Layihat Hawkmat Alsharkat* 'Corporate Governance Regulations'. Available at: https://cma.org.sa/RulesRegulations/Regulations/Documents/CGRegulations_en.pdf (accessed on: 27/12/2020) [in Arabic]

Chandrasegaram, R., Rahimansa, M.R., Rahman, S.K., Abdullah, S. and Mat, N.N. (2013). Impact of audit committee characteristics on earnings management in Malaysian public listed companies. *International Journal of Finance and Accounting*, **2**(2), 114–9.

Dechow, P.M., Sloan, R.G. and Sweeney, A.P. (1995). Detecting Earnings Management. *The Accounting Review*, **70**(2), 193–225.

Habbash, M., Sindezingue, C. and Salama, A. (2013). The effect of audit committee characteristics on earnings management: Evidence from the United Kingdom. *International Journal of Disclosure and Governance*, **10**(1), 13–38.

Hamdan, A.M. and Mushtaha, S.M. (2011). Ealaqat khasayis lajnat altadqiq binawe taqrir mudaqiq alhisabati: dirasat tatbiqiat ealaa alsharikat alsinaeiat almusahamat aleamat almudrajat biburasat eaman 'The relationship of the characteristics of the audit committee to the type of auditor's report: An applied study on public joint-stock industrial companies listed on the Amman Stock Exchange'. *The Arab Journal of Accounting*, **14**(1), 109–63. [in Arabic]

Healy, P.M. (1985). The effect of bonus schemes on accounting decisions. *Journal of Accounting and Economics*, **7**(1-3), 85–107.

Jensen, M.C., and Murphy, K. J. (1990). Performance pay and top-management incentives. *Journal of Political Economy*, **98**(2), 225–64.

Jensen, M.C. and Meckling, W.H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of Financial Economics*, **3**(4), 305–60.

Jones, J.J. (1991). Earnings management during import relief investigations. *Journal of Accounting Research*, **29**(2), 193–228.

Juhmani, O.I. (2017). Audit committee characteristics and earnings management: The case of Bahrain. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, **7**(1), 11–31.

Mangena, M. and Tauringana, V. (2008). Audit committees and voluntary external auditor involvement in UK interim reporting. *International Journal of Auditing*, **12**(1), 45–63.

Meliji, M.M. (2013). Namudhaj muqtarah liqias alealaqat bayn jawdat lijan almurajaeat wa'iidarat al'arbah dirasat nazariatan tatbiqiat `A proposed model to measure the relationship between the quality of audit committees and profit management An applied theory study`. *Journal of the College of Commerce for Scientific Research*, **50**(2), 355–416. [in Arabic]

Mishra, M. and Malhotra, A.K. (2016). Audit committee characteristics and earnings management: evidence from India. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, **6**(2), 247–73.

Morck, R., Shleifer, A. and Vishny, R.W. (1988). Management ownership and

market valuation: An empirical analysis. *Journal of Financial Economics*, **20**(1–2), 293–315.

Mustafa, S.T. and Meier, H.H. (2006). Audit committees and misappropriation of assets: publicly held companies in the United States: Canadian accounting perspectives. *Canadian Accounting Association*, **5**(2), 305–33.

Qi, B. and Tian, G. (2012). The impact of audit committees personal characteristics on earnings management: Evidence from China. *Journal of Applied Business Research*, **28**(6), 1331–44.

Riad, S.M. (2011). Lijan almurajaeat wa'athariha ealaa taqrir almarajie alkharji: dirasat tatbiqiat ealaa sharikat al'adwiat almasriati 'Audit committees and their impact on the external auditor's report: an empirical study on Egyptian pharmaceutical companies'. *Journal of Public Administration*, **51**(2), 293–323. [in Arabic]

Smith, L.M. (2006). Audit committee effectiveness: did the blue ribbon committee recommendations make a difference? *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, **3**(2), 240–51.

Soliman, M.M. and Ragab, A.A. (2014). Audit committee effectiveness, audit quality and earnings management: An empirical study of the listed companies in Egypt. *Research Journal of Finance and Accounting*, **5**(2), 155–66.

Susanto, Y.K. (2016). The effect of audit committees and corporate governance on earnings management: Evidence from Indonesia manufacturing industry. *International Journal of Business, Economics and Law*, **10**(1), 32–7.

The Institute of Internal Auditors. (2014). *Global Public Sector Insight: Independent Audit Committees in Public Sector Organizations*. Available at: https://global.theiia.org/standards-guidance/Public%20Documents/Independent-Audit-Committees-in-Public-Sector-Organizations.pdf (accessed on 27/12/2020).

United States. (2002). *Sarbanes-Oxley Act of 2002*. Available at: https://pcaobus.org/About/History/Documents/PDFs/Sarbanes_Oxley_Act_of_2002.pdf (accessed on 27/12/2020).